

Distr.
GENERAL

S/1999/186
24 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لسيراليون لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طي هذا وثيقة بعنوان "خطاب إلى الأمة" (انظر المرفق)، الذي ألقاه الرئيس أحمد تيجان كبه في فريتاون يوم الأحد ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩.

وسأغدو ممتنا لو تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فوده م. دابور
السفير، نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

خطاب إلى الأمة

يوم الأحد، ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩

تحدثت إليكم منذ أسبوعين تماما عن الحالة الأمنية في أعقاب الغزو الوحشي الذي شنه متمرديو الجبهة الثورية المتحدة وحلفاؤهم على عاصمتنا. وقد أكدت لكم أن فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودفاعنا المدني والقوات الموالية الأخرى قد نجحت في طرد الغزاة من المدينة وأن قواتنا تسيطر على الوضع.

واليوم، ونظرا للظروف التي مرت بنا، فإن بوسعنا أن نقول بكل ثقة إن الأزمة قد انتهت في فريتاون وضواحيها. كما أن بوسعي أن أقول إن ذلك يصدق على بعض أنحاء البلد الأخرى، التي بالرغم من المحاولات المتفرقة والمذبذبة في الوقت نفسه التي قام بها المتمردون وحلفائهم لإشاعة الإرهاب والدمار بين الأبرياء، فإننا نقوم بتحقيق تقدم في صد العدوان الداخلي والخارجي المشترك. وليس لدينا أدنى شك أن سيراليون اليوم هي أكثر أمنا مما كانت عليه منذ حين.

بيد أنه ليس بوسعنا أن نكون راضين عن أنفسنا. وليس بوسعنا أن نرتاح ونقول إن الحياة قد عادت إلى وضعها الطبيعي. فهذه ليست أوقاتا اعتيادية. لأنه ما دام المتمردون يواصلون مهاجمة بلداتنا وقرانا وقتل وتشويه السكان الأبرياء، فإن الحكومة لن تلتزم في تصميمها على الدفاع عن كل شبر من هذا الوطن. وإنني إذ أقول ذلك، أود أن أكرر من جديد أن اهتمام حكومتي لا يزال منصبا على السعي للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، بالرغم من أنني متأكد من أنكم لا تودون أن أفرط بحقوقكم لحفنة من السيراليونيين والمتعاونين معهم من الأجانب.

وقد تعلمنا من التجربة أنه في حين تقع على الحكومة مسؤوليات رئيسية عن سلامة وأمن شعبها، فإن علينا كأفراد أن نتحمل بعض المسؤولية عن سلامتنا. إن بإمكاننا أن نفعل ذلك بأن نكون متيقظين على الدوام، وبأن نفعل كل ما في وسعنا للامتناع عن مساعدة وإيواء تلك العناصر المسلحة التي يتمثل هدفها الرئيسي في تدمير هذا البلد وحرمان أبنائنا وأحفادنا من مستقبلهم. واسمحوا لي أنؤكد مرة أخرى، أنه بالرغم من المبادرات السياسية التي اضطلعت بها الحكومة أثناء السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك الحوار الذي أجرته وجها لوجه مع زعيم الجبهة الثورية المتحدة، فوداي سانكوه، في مطلع هذا العام، فلا تزال الأولوية التي توليها الحكومة، وستظل تتمثل في سلامة وأمن شعب سيراليون.

وعندما تحدثت إليكم منذ أسبوعين، قمت بإعلامكم بأني قررت أن أتخذ خطوة كبيرة أخرى إلى الأمام لتحقيق السلام الدائم. وأعلنت بأنه بالرغم من أن فوداي سانكوه لا يزال يحاكم في محاكمنا، فقد

استجبت للطلب المتمثل في أن أسمح له بأن يلتقي وجها لوجه مع أعضاء قيادة الجبهة الثورية المتحدة، حتى يتمكنوا من التوصل إلى خطة جديدة بشأن الكيفية التي يعزّمون بها بالتحديد مواصلة عملية السلام. ولا يزال عرضي قائما بالسماح له بالاجتماع بهم في مكان مناسب يتم تحديده فيما بعد.

وفي الوقت نفسه، علينا أن نجعل العالم أجمع يدرك الطابع الحقيقي لهذا النزاع - - أي أنه ليس مجرد نزاع داخلي آخر في بلد نام صغير ونا، وإنما هو عصيان مسلح أوحى به ويتم تمويله من الخارج ضد شعب سيراليون وحكومته المنتخبة ديمقراطيا. وعلينا أن نجعل العالم أجمع يعلم أن فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودفاعنا المدني والقوات الموالية الأخرى لا يحاولون الإطاحة بهذه الحكومة أو أي حكومة أخرى، وأنهم لا يسعون إلى السلطة ويقومون من أجل ذلك بتدمير أرواح وممتلكات الشعب نفسه الذي يسعون إلى حكمه. وهم لا يقاتلون شعب سيراليون أو يشنون الحرب ضده. إن فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودفاعنا المدني والقوات الموالية الأخرى، على العكس من ذلك، لا يتصرفون إلا في إطار الدفاع عن النفس. فهم المدافعون عنا. وبالفعل فقد أذنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لفريق المراقبين العسكريين للجماعة بالمساعدة على حمايتنا. وقد أثنى المجلس نفسه في مناسبات عدة وبحق على قوات فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما أبدته من شجاعة وتصميم في جهودها للحفاظ على الأمن في سيراليون.

وعلىنا أيضا أن نجعل العالم بأسره يدرك أن أغلبية شعب سيراليون لم تحمل السلاح لبلوغ أهداف سياسية ضيقة وقصيرة الأجل. ولم تقم غالبية شعبنا بتخدير أطفالنا واختطافهم وتجنيدهم لقتل جيرانهم وأقاربهم. وغني عن البيان أن أغلبية شعبنا لها الحق أيضا في حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الأمن، والحق في التحرر من العدوان الخارجي؛ والحق في الحياة؛ والحق في العيش بسلام.

واسمحوا لي أن أذكّر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام، مرارا وتكرارا بأننا قمنا بتنازلات: فإن عددا كبيرا من أبناء شعبنا بما فيهم آلاف من أطفالنا، قد ضحوا بالفعل بأرواحهم في كفاحنا من أجل السلام. واسمحوا لي بأن أذكّر جميع الذين يدعون إلى الحوار وإلى ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية، بأنه في حين أن الجبهة الثورية المتحدة وحلفاؤها يحاولون تدمير عاصمتنا وفي حين أنهم يقومون بتشويه الناجين من غزوهم الفتاك، فإن رئيس جمهوريتكم أقدم على إحدى أكبر المخاطر في فترة رئاسته، بإجراء حوار مع زعيم المتمردين، فوداي سانكوه وجها لوجه. وسرعان ما قام سانكوه نفسه ورفاقه في السلاح ببخس ذلك التنازل من أجل السلام.

وإني أسألكم الآن إلى متى نستطيع أن نمضي في تقديم التنازلات عندما يواصل المتمرّدون وحلفاؤهم الرد بمهاجمة شعبنا والتمثيل به وإرهابه؟ وإلى متى ينبغي أن نسمح لهم بتحقيق هدفهم المتمثل في الاستيلاء على السلطة بالقوة؟ وإلى متى ينبغي لنا أن نسمح للجبهة الثورية المتحدة ومؤيديها أن تدوس بالأقدام حقوق الغالبية العظمى من شعبنا وأرواحهم؟

في هذه المرحلة، ومن الآن فصاعداً، أود أن أعلن باسمكم أن جميع الدعوات لإجراء الحوار، وأن جميع الدعوات للتوصل إلى تسوية سياسية ينبغي أن توجه إلى متمردى الجبهة الثورية المتحدة الذين يشنون حرباً وحشية لا لزوم لها ضد شعب سيراليون، بمساعدة مادية هائلة من الخارج. من قبيل التغيير، دعوا الجبهة الثورية المتحدة ومؤيديها يقدمون تنازلات، تنازلات حقيقية من أجل السلام، إذا كانوا يريدون السلام حقاً.

هذا هو السبب الذي أود من أجله أن أناشد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وخاصة الأعضاء الدائمين الذين يمتلكون الوسائل السياسية والعسكرية لتسليط الضغوط، أولاً وقبل كل شيء، على الدول والأفراد الذين لا يزالون يقومون بتوريد الأسلحة والسوقيات التي تستخدم لقتل شعبنا. ولا يخفى أن الجبهة الثورية المتحدة وحلفاؤها لم تكن، دون هذا الدعم الخارجي، لتتوفر لها القدرة على مواصلة حملاتها العسكرية وإشاعة مثل هذا الدمار في أنحاء متفرقة من البلد.

ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن، الذي رحب أكثر من مرة بالجهود التي بذلتها حكومتني لحل النزاع، أن يركز الآن انتباهه على المتمردين. ولم يعد يكفي أن يقتصر مجلس الأمن على إدانة "حملتهم المستمرة لإرهاب سكان سيراليون، وخاصة الجرائم التي يرتكبونها ضد النساء والأطفال". فقد كانت جرائمهم مريعة، وما فتئت مستمرة منذ ٨ سنوات مضت.

ولذلك، فإني أحث مجلس الأمن باسمكم على أن ينظر الآن في إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات، دون استبعاد التهديد باستخدام القوة ضد المتمردين ومؤيديهم، بغية إنفاذ طلبات المجلس السابقة "بوقف جميع أعمال العنف والسعي لإجراء حوار حقيقي لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين في سيراليون".

وعلى مجلس الأمن أن يتصرف قبل فوات الأوان. فإن عواقب التراخي أو الاستمرار في الردود الفاترة ستكون مدمرة، لا بالنسبة لشعب سيراليون وحده، وإنما بالنسبة للملايين من جيرانه في المنطقة الفرعية لغرب أفريقيا برمتها.

وختاماً، اسمحوا لي بأن أؤكد لكم أن حكومتني ملتزمة بالسلام وأنها ماضية في تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وتعلمون جميعاً أنني منذ أن أصبحت رئيساً للجمهورية، ما برحت ملتزمة بالسلام وبالمصالحة. بيد أننا لا نستطيع أن نضطر بحقوقنا وحريتنا بكل بساطة لأولئك الذين صمموا على بلوغ أهدافهم عن طريق الإرهاب. وعلينا أن نكفل في التحليل النهائي أن يكون السلام الذي نتوصل إليه مستداماً ولفائدة جميع السيراليونيين. ولذلك، دعنا نمتلك الشجاعة لأن الظلام واليأس اليوم سيكونان بمثابة أشعة الشمس والسرور في الغد. ولقد قاسيت طويلاً لكن صدقوني، ستنتهي معاناتكم قريباً.

— — — — —